Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- March 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – اذار ٢٠٢٣

The effects of changing the exchange rate and devaluing the Iraqi national currency

[1] Assistant teacher: Ahmed Arrak Nayeef
[١] University of Anbar -Headquarter university

Abstract:
The recent devaluation of the Iraqi national currency has led to many positive effects of encouraging the national product by encouraging exports, reducing imports and increasing financial revenues to address the financial deficit from which the Iraqi state suffers, in addition to the negative effects that appeared early and directly on the poor and those with limited income. Through high prices in the markets and an increase in unemployment and poverty in the country.

1: Email:
ahmedan@uoanbar.edu.iq
2: Email:

DOI

Submitted: 02/2/2023
Accepted: 29/02/2023
Published: 28/03/2023

Keywords:
exchange rate
political implications
economic effects
social implications.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الآثار المترتبة على تغيير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية

م.م احمد عراك نايف [١]
[١] رئاسة الجامعة /جامعة الانبار

الملخص:

أدى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية العراقية مؤخراً الى العديد من الآثار الإيجابية المتمثلة بتشجيع المنتج الوطني عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات وزيادة الإيرادات المالية لمعالجة العجز المالي الذي تُعاني منهُ الدولة العراقية، فضلاً عن الآثار السلبية التي بدت مؤشراتها مبكراً وبشكل مباشر على الفقراء وذوي الدخل المحدود من خلال ارتفاع الأسعار في الأسواق وزيادة نسبة البطالة والفقر في البلاد.

الكلمات المفتاحية:
سعر الصرف، الآثار السياسية، الاثار الاقتصادية، الاثار الاجتماعية.

المقدمة

يُعد تغيير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية احد السياسات النقدية التي تلجأ اليها الدول من أجل تصحيح السياسة المالية والنقدية في البلاد لا سيما في الظروف الاستثنائية التي تمر بها في وقت معين، وقد تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين كبيرتين مؤخراً تمثلت الأولى بالحرب الضروس مع المجاميع الإرهابية المسلحة من عصابات (داعش) الاجرامية والتي انهكت الاقتصاد العراقي، و تمثلت الثانية بظهور جائحة (كورونا COVID19)، وانخفاض أسعار النفط عالمياً والذي يُعد المصدر الرئيس للاقتصاد العراقي للحصول على العملة الصعبة وتمويل موازنته العامة، فكان على الحكومة العراقية مواجهة هذه الظروف الطارئة من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصادية (الإصلاحية) لحماية الاقتصاد العراقي بعد ان واجهت ازمة سيولة دفعتها للاقتراض الداخلي والخارجي لدفع رواتب موظفيها الأمر الذي دفع البنك المركزي العراقي الى تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية امام العملة الأجنبية وتغيير سعر الصرف من (١١٩٠ الى ١٤٥٠) دينار مقابل الدولار الأمريكي.

أولاً: إشكالية البحث: يحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات أهمها ما المقصود بسعر الصرف؟ لماذا لجأت الحكومة العراقية اليه مؤخراً؟ هل كانت الحكومة العراقية تملك خيارات أخرى لمواجهة الازمة المالية غير موضوع تغيير سعر الصرف؟ ما هي الآثار المترتبة على تغيير سعر الصرف؟.

ثانياً: فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها ان تركيز الحكومة العراقية على تحقيق الإيرادات المالية من خلال تغيير سعر الصرف واهمال بقية الجوانب الأخرى المرافقة لتغييره سيؤدي الى آثار سياسية واجتماعية خطيرة تفوق تلك العوائد المالية والاقتصادية المتحققة من تغيير سعر الصرف.

ثالثاً: منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث من اجل التعرف على مفهوم سعر الصرف وأسباب لجوء الحكومة العراقية الى تغييره مؤخراً فضلاً عن المنهج التحليلي لمعرفة الأوضاع المالية والاقتصادية التي سبقت تغيير سعر الصرف والآثار الناجمة عنه.

رابعاً: الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوع سعر الصرف وكيفية تحديده ومنها الدراسة التي تقدم بها الباحثان "صبحي حسون الساعدي واياد حماد عبد، بعنوان "اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة" والتي نُشرت في "مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤،العدد٧، ٢٠١١، والتي ركزت على اثر تخفيض سعر الصرف على انتقال رؤوس الاموال بين دول العالم، والدراسة التي تقدم بها الباحث "وليد عيدي عبد النبي" في البنك المركزي العراقي والتي جاءت بعنوان "مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي" والتي ركزت على دور مزاد العملة في استقرار أسعار الصرف لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات العراقي، والدراسة التي تقدمت بها الباحثة "منال جابر مرسي" بعنوان "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، المنشورة في "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، العدد٤،٢٠١٧"، والتي اقتصرت على دور سعر الصرف في تحسين مستوى الاقتصاد المصري، لذلك فان ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات الأخرى وبالنظر لحداثة الموضوع فأنها تشتمل وتنفرد بدراسة

الاثار الثلاث معاً (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) لتخفيض سعر الصرف وانعكاساته على الدولة والمجتمع العراقي.

خامساً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحث تمهيدي للتعريف بسعر الصرف وسياسة تخفيض العملة الوطنية وثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الآثار السياسية لتغيير سعر الصرف وتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية لتغيير سعر الصرف، بينما تناول المبحث الثالث والأخير الآثار الاجتماعية الناتجة عن تغيير سعر الصرف.

I. مبحث تمهيدي

ابتداءً وقبل الحديث عن الآثار المترتبة على تغيير (تخفيض) سعر صرف العملة الوطنية العراقية فانهُ لا بد لنا من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي وردت في هذا البحث وهو ما سنتناوله في هذا المبحث التمهيدي وكالآتي:

I.أ. المطلب الأول

مفهوم سعر الصرف.

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة التبادل الدولي للسلع والخدمات، باعتباره الأداة التي يتم على اساسها تسوية المعاملات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي، ويُعرف سعر الصرف بانهُ ((النسبة التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني)) او هو ((عدد الوحدات النقدية التي تُبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى اجنبية))[١]، أي انه (سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية معبراً عنها بعملة اجنبية)[٢]، وبذلك يُمكن النظر الى سعر الصرف من ناحيتين **الأولى**: هي عدد الوحدات المطلوبة من العملة الأجنبية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، **الثانية**: عدد العملات او الوحدات المطلوبة من العملة المحلية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بمعنى ان (سعر الصرف) هو المعدل الذي يتم على أساسه تبادل

(١) ماهر محسن سلمان، *التنبؤ باحتمالية تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)*،(البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث)، ص٤.

(٢) عبد الرزاق بن الزاوي، *سعر الصرف الحقيقي التوازني*، (عمان: دار اليازوري ، ٢٠١٦)، ص١٤.

عملة دولة معينة مع بقية عملات الدول الأخرى[١] لكن هذا لا يعني ثبات أسعار الصرف وعدم قبولها للتغيير مطلقاً، بل على العكس انها تتغير باستمرار تبعاً لتغير الطلب والعرض اذ يُمكن ان تتغير أسعار الصرف لأكثر من مرة في اليوم الواحد[٢] كما يُعرف سعر الصرف ايضاً بانهُ ((عدد الوحدات النقدية التي تُبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى اجنبية ((بين عملتين مختلفتين))، وهو بذلك يكون بمثابة أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وبين بقية الاقتصاديات الدولية الأخرى، أي انه يربط ما بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية، لأن السعر العالمي للسلعة وسعرها المحلي يرتبطان من خلال سعر الصرف [٣] وتكمن أهمية سعر الصرف في انها لا تقتصر على أسواق السلع فقط، بل تتعداها الى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يترتب عليها من انعكاسات على مجمل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك فانهُ ووفقاً لهذا المعنى فانهُ يُمكن القول ان المقصود بسعر الصرف هو (عدد الوحدات التي يُمكن شراؤها من العملة الأجنبية بوحدة واحدة من العملة الوطنية او العكس [٤]، اما أهم أنواع سعر الصرف فيُمكن ذكرها كالآتي:

اولاً - سعر الصرف الاسمي: يُشير سعر الصرف الاسمي الى عدد الوحدات التي يتم دفعها من العملة المحلية من اجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وسعر الصرف الاسمي هو الذي يعكس قيمة عملة دولة ما والتي يُمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، اما كيفية تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة هذه الدولة فهو يتم وفقاً لقوى الطلب والعرض عليها في السوق ((سوق الصرف)) خلال فترة زمنية معينة [٥]

(1)Habib Ahmed, *Exchange Rate Stability, theory and Policies From an Islamic Perspective*, Islamic Development Bank, (Islamic Research and training, No,57, 2001), P.12.

(٢) محمد غياث شيخة، *التمويل-المبادئ-السياسات-التوجهات الحديثة*،(دمشق: دار رسلان:٢٠٢١)، ص١٧٠.

(٣) محمد عبدالله شاهين، *أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي*، (القاهرة: دار حميثرا للنشر، ٢٠١٨)، ص١٤.

(٤) عبد الرزاق بن الزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٥) سليم رشيد عبود، " اثر صعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤)، ص٢٦٤.

كما ان سعر الصرف الاسمي يتغير باستمرار وهذه التغيرات قد تكون تدهوراً او قد تكون تحسناً، فاذا ما انخفض سعر العملة المحلية امام العملة الأجنبية فهذا يعني (تدهوراً) في سعر الصرف، اما اذا ارتفع سعر العملة المحلية امام العملة الأجنبية فهذا يعني تحسناً في سعر الصرف [١]، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات مثل تغير الأسعار المحلية او الدولية و تطور أسعار الفائدة فضلاً عن العوامل النفسية للمتعاملين، كما ان اتجاهات تقلبات هذا السعر (الاسمي) تتحدد من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيمة العملات الأخرى بالنسبة لعملة دولة ما مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزناً مرجحاً بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات المالية والنقدية والتجارية الدولية[٢] ويُقسم سعر الصرف الاسمي بدوره الى نوعين من سعر الصرف هما [٣]:

- **سعر صرف رسمي**: هو سعر الصرف الذي يتم تحديده من قبل السلطات الرسمية في البلاد والمعمول به في المعاملات والمبادلات التجارية (الرسمية).
- **سعر صرف موازي:** أي سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانياً - سعر الصرف الحقيقي: هو نسبة مستوى سعر السلعة في الخارج ومستوى سعرها المحلي، وهو يُعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية المطلوبة لأجل شراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يمثل أسعار السلع النسبية بين دولتين او اكثر[٤].

(١) بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، *مجلة سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت*، عدد ٢٣(٢٠٠٣): ص بلا.

(٢) عبد الرحمن علي الجيلاني، "أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم"، *مجلة التنظيم والعمل، الجزائر*، المجلد٤، العدد٣، (٢٠١٥): ص٧.

(٣) شقيري نوري موسى، *الأسواق المالية واليات التداول*، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١٩)، ص٢٦٤.

(4)Thomas E. Schweigert, "Nominal and Real Exchange Rates and Purchasing Power Parity during The Guatemalan float", 1997-1922, *Journal of Economic development*, Volume 27, Number 2, December(2002): P.129.

ثالثاً- سعر الصرف التوازني: يمثل سعر الصرف التوازني حالة التوازن لميزان المدفوعات في دولة ما عندما يكون اقتصادها ينمو بمعدل طبيعي، ويتم تحديد سعر الصرف التوازني عندما يتساوى عرض العملة مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي [١].

رابعاً- سعر الصرف الفعلي: يُشير سعر الصرف الفعلي الى القيمة الفعلية للعملة الوطنية لدولة ما مقارنة بالعملة الأجنبية، وهو يدل على مدى تحسن عملة هذه الدولة امام العملات الأجنبية الأخرى عن طريق مؤشر قياس متوسط التغيير في سعر صرف عملة هذه الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى خلال فترة زمنية محددة [٢].

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم تخفيض قيمة العملة الوطنية.

تُعد سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية احدى السياسات النقدية الهامة التي تلجأ اليها الدول من اجل تصحيح السياسة المالية والنقدية في البلاد ومعالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان مدفوعاتها من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات تفادياً لاتباع سياسات انكماشية أكثر في الداخل لا سيما في الظروف الاستثنائية التي تواجهها، اذ تتدخل السلطات النقدية لرفع او خفض قيمة عملتها الوطنية بحسب ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية (الظرفية) للدولة، ويُقصد بتخفيض سعر العملة الوطنية ((كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقوّمة بوحدات النقد الأجنبي)) بحيث تصبح عملتها الوطنية تساوي عدداً اقل من ذي قبل مقارنة بالعملة الأجنبية [٣]، ولذلك فان مفهوم (تخفيض سعر الصرف) يختلف عن مفهوم (انخفاض سعر الصرف) أما أهم أوجه الاختلاف بينهما فيُمكن توضيحها كما في الجدول أدناه وكالآتي:

---

(1)Rebecca L.Driver and Peter F.West away, *Concepts of equilibrium exchange Rats*, working paper no, 248 Bank of England,(London , 2003), P.7.

(٢) تيجاني بالرقي و امين راشدي، "اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي"، *مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر*، مجلد ٣، عدد١ (٢٠١٧): ص١٥٧.

(٣) سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣)، ص٤٩.

ت	التخفيض	الانخفاض
١	هو عملية ارادية (مقصودة) تتخذها السلطات في دولة معينة لمواجهة ازمة او ظرف طارئ وتعني جعل قيمة عملتها اقل امام العملات الأخرى	يعني تراجع قيمة العملة الوطنية وهو عملية لا ارادية تحدث خارج إرادة الدولة ودون تدخل السلطات النقدية في البلاد تحدث بفعل حركة العرض والطلب على العملة الأجنبية في البلاد
٢	يستلزم التخفيض تحديد الوقت المناسب لهُ مسبقاً من قبل السلطات المختصة في البلاد قبل القيام به	لا يستلزم لحدوثه تحديد وقت او زمن معين وانما يحدث بشكل مفاجئ فهو نتيجة تلقائية لحركة الطلب والعرض في سوق النقد الاجنبي
٣	يكون قرار التخفيض ضمن حدود معينة يتم رسمها وتحديدها مسبقاً من قبل السلطات المختصة وبما يضمن السيطرة عليه والتحكم به	لا يحدث ضمن حدود معينة او يتم رسمها مسبقاً، انما يحث بشكل مفاجئ وقد لا تتمكن السلطات من السيطرة عليه او التحكم فيه وقد يؤدي الى تفاقم الازمة المالية والنقدية في البلاد
٤	قرار التخفيض هو قرار مؤقت تتخذه السلطات النقدية لمواجهة ازمة طارئة او ظرف معين وينتهي بانتهاء هذه الازمة أو هذا الظرف الطارئ بمعنى انه (ظاهرة مؤقتة).	طالما يحدث بشكل مفاجئ فهو يكون مستمراً وفقاً لحركة العرض والطلب بمعنى أنه (ظاهرة مستمرة).

المصدر: خولة دحنون، "انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٠)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي- ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٣، ص٥٤.

وبذلك نرى انه وان اختلفت التعريفات حول مفهوم سعر الصرف الا ان المقصود به هو سعر عملة محلية لدولة ما امام العملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة يتم خلالها قياس قيمة العملة الوطنية ومدى تحسنها او تدهورها امام العملة الأجنبية ويتم معرفة ذلك التحسن او التدهور من خلال عدد الوحدات الأجنبية التي يُمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية او العكس، اما مفهوم تخفيض قيمة العملة الوطنية فانهُ يُقصد به عملية ارادية مقصودة تلجأ اليها السلطات النقدية في البلاد خلال

فترة زمنية محددة مسبقاً من أجل تعظيم إيراداتها المالية او لمواجهة ازمة مالية طارئة وغالباً ما ينتهي قرار التخفيض بانتهاء هذه الازمة.

II. المبحث الأول

الآثار السياسية المترتبة على تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية

على الرغم من ان قرار تخفيض سعر صرف العملة الوطنية العراقية الأخير كان يهدف الى معالجة الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الدولة العراقية بسبب تكلفة الحرب الأخيرة مع عصابات داعش الإرهابية وانخفاض اسعار النفط عالمياً بسبب ظهور جائحة (كورونا COVID19) إلا أن الآثار المترتبة على هذا القرار لم تكن اقتصادية فحسب، بل سياسية ايضاً، وسيتم التعرف على أهم تلك الآثار السياسية المترتبة على هذا القرار من خلال هذا المبحث وكالآتي:

تكمن الآثار السياسية لقرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية في طرح الكثير من الساسة والمسؤولين العراقيين في ان الحكومة او السلطة النقدية في العراق لم تكن تملك خيار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية امام الدولار من عدمه، كون هذا القرار قد تم فرضه من الخارج (من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية) (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) (*) لا سيما وان سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تمثل ابرز السياسات التي تدعوا لها تلك المؤسسات من أجل معالجة الازمات المالية للدول الأعضاء فيها، كون هذا التخفيض من وجهة نظر هذه المؤسسات يؤدي الى تقليص الانفاق الحكومي على السلع المحلية لصالح السلع التجارية، كما تؤدي سياسة تخفيض العملة الوطنية الى كسب المزيد من

(*) أنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية مؤتمر (بريتون وودز) الذي عُقد في مدينة (بريتون وودز) الامريكية عام ١٩٤٤ بحضور ممثلي (٤٤) دولة من اجل إيجاد نظام مالي ونقدي مستقر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومساعدة الدول الأعضاء على تثبيت أسعار الصرف ومعالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها من خلال القروض قصيرة الاجل التي يُقدمها الصندوق، اما القروض طويلة الآجل فهي من اختصاص البنك الدولي، وتتميز كلا المؤسستين بسيطرة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عليها وعلى قراراتها اذ لا يتم منح أي قرض من هذه المؤسسات الا بموافقة هذه الدول مقابل التزام الدولة المقترضة بتنفيذ حزمة من البرامج الإصلاحية المصحوبة بشروط قاسية تمس في كثير من الأحيان سيادتها الوطنية لخدمة مصالح الدول الكبرى بعد ان ضمنت هذه الدول هيمنتها على هاتين المؤسستين من خلال حجم حصصها المالية الكبيرة فيها والتي على أساسها يكون حجم القوة التصويتية للدولة العضو، المصدر ارنست فولف، *صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية*، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٦)، ص٢٣.

العملات الأجنبية عن طريق توجيه الموارد نحو الاستثمار في قطاع الصادرات وتقليل الواردات الأمر الذي يُسهم في تقليص العجز المالي للدولة [١] وقد أكد هذ الأمر رئيس بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بالعراق ((توكير ميرزوييف))، الذي اعلن صراحة " ان تنفيذ الاصلاحات المالية وتخفيض سعر صرف العملة تشكل خطوات بالغة الأهمية لتقوية الاقتصاد العراقي"[٢] الأمر ذاته ايده صندوق النقد الدولي في بيانه الصحفي رقم (121/37 لعام 2021) الذي أكد فيه دعمه الصريح لقرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية امام الدولار ودعمه الكبير لمثل هذه الإصلاحات [٣] وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً لسيادة الدولة العراقية، فعلى الرغم مما تحمله هذه السياسة المالية والنقدية من الأمور الايجابية لمعالجة الازمات المالية والنقدية في البلاد الا أنها تنطوي ايضاً على مخاطر كثيرة تهدد السيادة الوطنية العراقية، كون المسيطر على هذه المؤسسات الدولية هي الدول الكبرى وهي التي ترسم سياستها وتتحكم في قراراتها الأمر الذي يجعل من هذه المؤسسات أداة لتنفيذ مصالح الدول الرأسمالية (الغربية) من أجل تعزيز وادامة هيمنتها السياسية والاقتصادية[٤] اذ ان دعوة هذه الدول الكبرى من خلال هذه المؤسسات لتخفيض قيمة العملة الوطنية انما هو جزء من عملية ربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي (الرأسمالي) وصولاً الى انهيار عملتها الوطنية سواء عن طريق المضاربة عليها من قبل (المضاربون وسماسرة الصرف) الذين تتجاوز تجارتهم بالعملات حجم التجارة العالمية بـ(٢٠ ضعفاً) او عن طريق فرض سياسة تخفيض العملة وجعلها شرطاً اساسياً للحصول على دعم هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي الى زعزعة

(١) زهير حمبلي، "دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي- ام البواقي، الجزائر، ٢٠١١)، ص٩٢.

(٢) علي جواد، صندوق النقد الدولي يدعم قرار خفض قيمة الدينار العراقي، وكالة الاناضول، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٦/٢٢، متاح على: https://www.aa.com .

(3) IMF Executive Board Concludes 2020 Article IV Consultation with Iraq, PRESS RELEASE NO, 21/37 February 11, 2021, 26/3/2022.

(٤) طاهر فاضل البياتي، "الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات المتاحة"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد*، العدد ٤٠(٢٠١٤): ص٢٧.

استقرار هذه الدول ويزيد من معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود فيها، فضلاً عن الاختلال الكبير في معادلة توزيع الثروة في العالم، اذ تبدأ هذه الدول اولاً ومن خلال تلك المؤسسات الى اصدار تقاريرها التي تُشكك فيها بالأداء الاقتصادي للدولة التي سيتم اجبارها على تخفيض قيمة عملتها الوطنية ليتُم بعدها التشكيك في قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية ثم يأتي من بعد ذلك دور تجار العملة والمضاربون الذي يُسارعون الى التلاعب بسعر الصرف بشكل متكرر وبالطريقة التي يرغبون بها وبما يخدم مصالحهم وصولاً الى انهيارها [١] لذلك فان سياسة تخفيض العملة الوطنية التي تدعوا لها هذه المؤسسات المالية والنقدية (الغربية) ما هي الا أداة لتدعيم المسار الرأسمالي تمهيداً لربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي وصولاً الى تكريس تبعية هذه الدول الى الدول الرأسمالية الكبرى، لان قرار التخفيض لن يكون لهُ جدوى دون وجود قاعدة صناعية كبيرة ومتينة في هذه الدول الأمر الذي يُفاقم من ازماتها المالية التي تكون عاجزة عن حلها وبالتالي فهي تلجأ الى الدول الكبرى مرة أخرى من اجل البحث عن حلول لها، وهكذا تبقى هذه الدول تدور في فلك الدول الرأسمالية الكبرى [٢] من جانب اخر فانه وان كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تمثل حلاً للازمة المالية التي يشهدها العراق في الوقت الحاضر فإن هذا القرار يُفترض ان يكون قرار وطني عراقي لا يخضع للتدخلات الخارجية بأي شكل من الأشكال لأنهُ مهما كانت هذه السياسة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية فأنه يبقى هناك فرقاً شاسعاً ما بين السياسات الاقتصادية القائمة على الضرورات الوطنية التي يتم رسمها مسبقاً وفقاً لجدول زمني محدد وما بين تلك التي يتم فرضها من الخارج [٣] لا سيما وان دولة مثل العراق لا تملك خياراً بديلاً عن تنفيذ

(١) صبحي حسون الساعدي واياد حماد عبد، "اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *جامعة الانبار*، المجلد ٤، العدد٧،(٢٠١١): ص٨٦ وص٨٧.

(٢) بلبيوض خديجة، "اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (١٩٩٠-٢٠١٤)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧)، ص٣١.

(٣) يحيى حمود حسن، *دراسات في الاقتصاد العراقي*، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢)، ص٩١.

سياسات هذه المؤسسات التي اصبح دورها لا يقتصر على تقديم المشورة فقط بل يتعداه الى التدخل في السياسات الداخلية للدول ويمس بسيادتها الوطنية، ولو كانت هذه المؤسسات مجرد مؤسسات دولية يقتصر دورها على الطابع الاستشاري وتقديم المشورة للدول الأعضاء التي تُعاني من مشكلات وأزمات مالية كما يروج الكثيرون لكان بإمكان هذه الدول رفض سياساتها وتجاهل توصياتها، الا ان هذه المؤسسات تمتلك ما يكفي من السلطة لفرض سياستها المالية والنقدية سواء كانت تتمثل بتخفيض قيمة العملة الوطنية او غيرها من السياسات الأخرى ويؤدي تجاهل توصياتها وعدم الانصياع لها الى حرمان تلك الدول من القروض والاعانات وكافة اشكال الدعم المالي وحتى الفني الذي تقدمه تلك المؤسسات [١] لا سيما وان العراق يعتمد بشكل كبير على تلك القروض والاعانات من اجل تغطية العجز الحاصل في موازناته السنوية لدفع رواتب موظفيه، الأمر الذي يعني تقليص دور الدولة الوطنية لصالح التدخلات الخارجية فضلاً عن ظهور نخبة جديدة ((نخبة المستثمرين ورجال الاعمال)) وزيادة نفوذهم وتأثيرهم في قرارات الدولة لا سيما تلك التي تخدم مصالحهم المالية والاقتصادية [٢].

كما انه وعند دراستنا للأثار السياسية المترتبة على قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية فانهُ لا يُمكننا ان نتجاهل استخدام هذا القرار الذي يمس حياة المواطنين بشكل مباشر من قبل بعض الأحزاب السياسية في الصراع الانتخابي في العراق واستخدامه كأداة لأقصاء الخصوم وتشوية صورهم امام جماهيرهم الانتخابية واتهامهم بانهم من يقف وراء الدعوة لتغيير سعر الصرف وزيادة معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود لكسب المزيد من التأييد الشعبي في الانتخابات العراقية الأخيرة التي جرت في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، الأمر الذي زاد من حدة الانقسام

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، *الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط*، ط١،(بغداد: مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨)، ص٩١.

(٢) ايناس ضياء مهدي، "الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٢، (٢٠٢٠): ص٢٤٦.

وفاقم الخلاف ما بين تلك الأحزاب [١] الى جانب ما احدثه هذا القرار من استياء شعبي نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق وزيادة نسبة الفقر في البلاد كما سنرى في المبحث الثالث من هذا البحث، وبالتالي أدى الى زيادة السخط الشعبي على الحكومة العراقية والنظام السياسي العراقي بشكل عام ما قد يؤدي الى مزيد من الاحتجاجات الشعبية الرافضة لهذه السياسات الاقتصادية التي انعكست سلباً على الطبقات الهشة والفقيرة والتي تشكل غالبية أبناء الشعب العراقي الأمر الذي قد يؤدي الى الإطاحة بالنظام السياسي العراقي برمته، كون تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى تدهور القوة الشرائية للمواطنين وأصحاب الدخل المحدود والتي تقود الى احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية [٢] لأن تخفيض قيمة العملة الوطنية امام العملة الأجنبية يؤدي الى التقليل من أهميتها وقيمتها الشرائية في الأسواق والتعاملات التجارية وصولاً الى فقدان ثقة المواطنين بعملتهم الوطنية واقتصادهم ونظامهم السياسي برمته[٣].

وبذلك نرى ان العراق ونتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي شهدها مؤخراً بسبب عمليته العسكرية مع مجاميع داعش الإرهابية والتي تزامنت مع الركود الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً فانه من غير المستبعد ان يكون قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية بتوصية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الأمر الذي يمس وبشكل واضح السيادة الوطنية العراقية لا سيما وان الحكومة العراقية قد لجأت الى الصندوق اكثر من مرة من أجل الحصول على قروضه المالية لتأمين رواتب موظفيها وبالتالي فأن الحكومة العراقية آنذاك لم تكن تملك خيار القبول بتوصيات تلك المؤسسات من عدمه لأنها في حال رفضها لتلك التوصيات فان ذلك سيؤدي الى حرمان الحكومة العراقية من مواردها المالية ما قد يؤدي الى ازمة مالية كبيرة تهدد بقائها

(١) مؤيد الطرفي، "سعر صرف الدينار يدخل المعترك الانتخابي في العراق"، صحيفة اندبندت عربية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٦/٢٩، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/.

(٢) حامد عبيد حداد، "المديونية العراقية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، عدد٣٣،(٢٠٠٧): ص١٠٧.

(٣) محمود حميدات، *مدخل للتحليل النقدي*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠)، ص١٠٥.

واستمرارها نتيجة السخط الشعبي تجاهها ما يعني ان تخفيض قيمة العملة الوطنية ما هي الا بداية لربط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الكبرى من اجل فرض الهيمنة السياسية على البلاد.

III. المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية

لقد ترتب على قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية العديد من الآثار الاقتصادية (الإيجابية والسلبية) نظراً لما يُمكن ان تحققه سياسة تخفيض العملة الوطنية من عوائد مالية تساهم في معالجة العجز المالي الحاصل في الدولة فضلاً عما ينتج عنها من آثار اقتصادية سلبية نتيجة لتراجع قيمة العملة الوطنية امام الدولار الأجنبي، لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين يتناول المطلب الأول الآثار الاقتصادية الإيجابية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بينما سيتناول المطلب الثاني الآثار الاقتصادية السلبية لسياسة التخفيض وكالآتي:

III.أ. المطلب الأول

الآثار الإيجابية

لقد ترتب على قرار الحكومة العراقية المتضمن تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية العديد من الآثار الإيجابية التي كان لها الأثر الكبير في معالجة الازمة المالية الحادة التي يمر بها العراق بسبب تراجع أسعار النفط الذي يُعد مصدر اقتصاده الوحيد (اقتصاد ريعي) بسبب تكلفة الحرب الأخيرة مع عصابات داعش الإرهابية وسيطرتها على العديد من الآبار النفطية في البلاد وطرق النقل البري لتصديره الى الخارج، فضلاً عن حالة الركود العالمي الذي شهده العالم مؤخراً بسبب جائحة (كورونا COVID19)، ويُمكن ذكر اهم الآثار الإيجابية المترتبة على سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية كالآتي:

اولاً: أدى قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية الى حماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز المالي الحاصل في ميزان المدفوعات العراقي، اذ يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية امام العملات الأجنبية الى زيادة الاقبال على شراء السلع والمنتجات الوطنية التي تُصبح ارخص نسبياً من السلع

المستوردة التي بدورها أصبحت اغلى نسبياً من السلع المحلية الأمر الذي يحفز المنتجين المحليين ويُسهم في تنشيط القطاعات التصديرية ويؤدي في النهاية الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي [١].

ثانياً: أدى قرار الحكومة العراقية بتخفيض قيمة العملة الوطنية الى تقليل الطلب على الدولار نتيجة لارتفاع سعره في الاسواق الأمر الذي أسهم وبدرجة كبيرة في زيادة الاحتياطات الأجنبية الموجودة في البنك المركزي العراقي بعد ان لجأت اليها الحكومة العراقية واستعانت بها لأكثر من مرة من اجل تغطية العجز الحاصل في نفقاتها الاستهلاكية [٢] اذ ان احد اهم الأسباب التي تؤدي الى خفض قيمة العملة الوطنية هو تناقص الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي، لذلك فقد اسهم قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية الى زيادة احتياطي البنك المركزي العراقي من العملات الأجنبية الى قرابة الـ (١٠٠ مليار دولار) قبل نهاية عام ٢٠٢٢ وهو اعلى احتياطي للبنك منذ عام ٢٠٠٣ بعد ان انخفض الى اقل من (٤٨ مليار دولار) في عام ٢٠٢٠ [٣]، الأمر الذي اسهم وبشكل كبير في تعافي الاقتصاد الوطني العراقي، اذ ان توفر احتياطي نقدي من العملات الأجنبية يدعم العملة الوطنية ويحميها من التدهور الذي قد يحصل اذا ما تعرضت لصدمة او صدمات داخلية او خارجية مستقبلاً [٤].

ثالثاً: ان تخفيض قيمة العملة الوطنية يُسهم في تنشيط حركة الصناعات المحلية وعودتها الى الأسواق بقوة، الأمر الذي ينتج عنه استقطاب الكثير من الايدي العاملة وبالتالي تقليل نسبة البطالة في البلاد [٥].

---

(١) سليمة بلاح، "آليات التصحيح الظرفي والهيكلي لسعر صرف الدينار الجزائري"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٠)، ص١٨.

(٢) باسم عبد الهادي حسن، *السياسات الاقتصادية في العراق – التحديات والفرص*، (عمان: مؤسسة فريدريتش ايبرت، ٢٠٢٠)، ص١٥.

(٣) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/١١، https://www.cbi.iq/.

(٤) خالد حمادي المشهداني وفه رهك امين عبدالله، "قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت*، مجلد ١٦، عدد ٥١، ج٢، (٢٠٢٠)، ص٤١٩.

(٥) باسم عبد الهادي حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

رابعاً: يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى الحد من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج نظراً لكلفة تحويلها العالية نحو الخارج الأمر الذي يدفع أصحابها الى استثمارها في الداخل بدلاً من التوجه لأستثمارها في الخارج [١].

خامساً: لا يُشترط ان تتحقق جميع هذه الإيجابيات او ان تؤتي سياسة تخفيض العملة الوطنية ثمارها بشكل فوري، اذ غالباً ما يكون قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية مصحوباً بارتفاع الأسعار وتدهور في ميزان المدفوعات على المدى القصير اذ يبقى حجم الواردات والصادرات ثابتاً بسبب طبيعة العملية الإنتاجية والعقود التي ابُرمت قبل اتخاذ قرار التخفيض إلا إنها تؤتي ثمارها على المدى الطويل[٢].

III.ب. المطلب الثاني

الآثار السلبية

على الرغم من الآثار الإيجابية لسياسة تخفيض العملة الوطنية امام العملات الأجنبية الا ان هذا لا يعني عدم وجود آثار سلبية لتلك السياسية لا سيما وان قرار التخفيض يمُس وبشكل مباشر حياة الموطنين بشكل عام وشريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود بشكل على وجه الخصوص، ويُمكن ذكر أهم الآثار السلبية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية كالآتي:

اولاً: ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية: فعلى الرغم من ان حماية الصناعات الوطنية يُمثل احد الأهداف الرئيسية لتخفيض قيمة العملة الوطنية إلا إنها في العراق كان لها أثر عكسي بسبب عدم وجود صناعات وطنية قوية او منافسة للصناعات الاستيرادية، فضلاً عن أن تخفيض قيمة العملة الوطنية أدى الى زيادة التكاليف الإنتاجية للسلع المصنعة التي يتم تصنيعها محلياً بسبب اعتماد الصناعة الوطنية العراقية المتواضعة على المواد الأولية

(١) عبد الحسين جليل الغالبي، "سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي"، *مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الخاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي*، (٢٠١٧): ص٢٨.

(٢) موري سمية، "اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠)، ص٤١.

المستوردة من الخارج والتي أصبحت أسعارها مرتفعة نسبياً بعد خفض قيمة العملة الوطنية العراقية، الأمر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف السلع المصنعة محلياً وزيادة أسعارها بدلاً من خفضها[١].

ثانياً: ارتفاع نسبة التضخم في البلاد: اذ يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى زيادة نسبة التضخم في البلاد بسبب الارتفاع الحاصل في تكاليف انتاج السلع والخدمات ما يؤدي الى ارتفاع أسعار الصادرات ويحد من القدرة التنافسية للدولة في السوق الخارجية ويؤدي في النهاية الى خفض القيمة الشرائية لعملتها الوطنية، من جانب اخر فان التضخم الاقتصادي يؤثر وبشكل كبير في ثقة المواطنين والأجانب على حد سواء في العملة الوطنية ما يُفقد العملة الوطنية لقيمتها كمخزن للقيمة لصالح العملة الأجنبية (الدولار) لذلك لجأ المواطنون وليس التجار فقط الى الاحتفاظ بمدخراتهم بالدولار باعتباره اصبح اكثر اماناً من الدينار العراقي الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء [٢]، اذ ارتفع معدل التضخم في العراق بعد قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية الى معدلات قياسية وغير مسبوقة، فقد اعلنت وزارة التخطيط العراقية ارتفاع معدل التضخم السنوي في البلاد خلال شهر أيلول في عام ٢٠٢١ بنسبة (٦,٨%) مقارنة مع ذات الشهر من عام ٢٠٢٠ [٣] وهو أمر بغاية الخطورة، لان التأثير السلبي لارتفاع نسبة التضخم في البلاد لا يقتصر على المواطنين المنتجين فقط وانما على المواطنين المستهلكين من خلال فقدان عملتهم الوطنية لقيمتها الشرائية بل يتعداه الى المستوردين أيضاً، اذ سيواجه هؤلاء المستوردين ارتفاعاً كبيراً في المنتجات التي يستوردونها وبالتالي فانهم يلجؤون الى نقل هذا الارتفاع الحاصل في الأسعار الى المواطنين المستهلكين مرة أخرى من اجل زيادة ارباحهم وتقليل النتائج السلبية لهذا الارتفاع[٤].

---

(١) بلبيوض خديجة، "مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٢) منال جابر مرسي، "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة*، العدد٤، (٢٠١٧): ص٥١١.

(٣) الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٢٧، https://mop.gov.iq/.

(٤) *اراء في السياسة الاقتصادية - ماذا بعد تحرير سعر الصرف*، العدد١٣، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٣)، ص بلا.

ثالثـاً: ادى تخفيض قيمة العملة الوطنية الى تراجع الاستثمارات المحلية، اذ يلجأ المستثمرون الى استثمار أموالهم في الخارج اذا ما استشعروا باحتمالية لجوء الحكومة لتخفيض قيمة عملتها الوطنية لتجنب الخسائر المحتملة لهذا التخفيض، وغالباً ما يتم هذا الأمر قبل الإعلان رسمياً عن قرار التخفيض الأمر الذي ادى الى تراجع الاستثمارات المحلية في البلاد(١).

رابعـاً: زيادة عبئ المديونية الخارجية: اذ يختلف تأثير تخفيض العملة الوطنية في حالة كون الدولة المخفضة لعملتها دائنة أم مدينة وكالآتي (٢):

١- ففي حالة كون الدولة المخفضة لعملتها الوطنية دائنة فإنها وعند استلامها للقروض التي منحتها مع الفوائد المترتبة عليها بالعملة الأجنبية، فإنها ستستلم اموالاً أكثر من عملتها الوطنية بعد تحويلها لتلك الديون والفوائد المترتبة عليها من العملة الأجنبية الى عملتها الوطنية.

٢- أما في حالة كون الدولة المخفضة لعملتها الوطنية مدينة كما هو الحال بالنسبة للعراق المثقل بالمديونية الخارجية فانه وعند تسديده لتلك الديون الخارجية بالعملة الاجنبية مع الفوائد المترتبة عليها فان ذلك يؤدي الى زيادة عبئ مديونيته الخارجية، لأن تسديد تلك الديون بالعملات الأجنبية في مثل هذه الحالة يعني دفع كميات اكبر من العملة الوطنية لسداد نفس مقدار الدين الذي اقترضته قبل اتخاذ قرار التخفيض الأمر الذي يُفاقم من عبئ مديونيته الخارجية ويُرهق اقتصاده.

خامسـاً: انخفاض القدرة الشرائية: اذ ادى قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية الى انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية العراقية وهو ما نتج عنه نقص في الطلب الفعال نتيجة انخفاض معدل الاجر الحقيقي بسبب زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الوطنية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً باستيراد المواد الاولية من الخارج(٣).

---

(١) سلامة نجاح، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(٢) صبحي حسون الساعدي و اياد حماد عبد، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٣) شكيب بن بديرة الطبلبي، *توسعة المرصاد- المفاهيم الاقتصادية المشتركة*، ج١، (ميلانو: ٢٠١٤)، ص١١٨.

وبذلك نرى ان لقرار تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية العديد من الآثار الإيجابية المتمثلة بتشجيع المنتجات المحلية التي أصبحت ارخص نسبياً من المنتجات المستوردة ما يزيد من نسبة الاقبال عليها بدلاً من السلع المستورة الامر الذي يُسهم في تقليل نسبة البطالة في البلاد من خلال استقطاب الايدي العاملة فضلاً عن تعزيز الاحتياطات النقدية الموجودة في البنك المركزي بما يضمن وفرة مالية جيدة تُسهم في تحقيق مشاريع البنى التحتية وتُمكن الحكومة العراقية من مواجهة أي ازمة مالية لاحقة قد تتعرض لها، الا انهُ وفي ذات الوقت يُمكن القول ان الآثار السلبية الآنية والمستقبلية المترتبة على قرار التخفيض ربما تكون اكبر من المنافع المتحققة منه، لا سيما وان العراق لا يمتلك صناعات محلية تحقق لهُ الاكتفاء الذاتي او على الأقل جزء منه لأن العراق يعتمد وبدرجة كبيرة ان لم يكن كلياً على المنتجات المستوردة الأمر الذي زاد من اسعار الصناعات المحلية الوطنية المتواضعة بدلاً من انخفاضها نتيجة اعتمادها على المواد الأولية المستوردة فضلاً عن آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي المُثقل بالمديونية الداخلية والخارجية.

IV. المبحث الثالث

الآثار الإجتماعية

لم تقتصر الآثار المترتبة على تخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية على الجانب السياسي والاقتصادي فحسب بل تعدتهُ الى الجانب الاجتماعي ايضاً، اذ ترتب على هذا القرار العديد من الآثار الاجتماعية السلبية التي سيتم التعرف عليها من خلال هذا المبحث وكالآتي:

اولاً: تدهور الامن الغذائي: نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، اذ ان هناك علاقة طردية ما بين رفع سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية والزيادة الحاصلة في أسعار السلع والمواد الغذائية وهو ما يبدوا جلياً في الوقت الحاضر في الأسواق العراقية، اذ يقوم التجار اليوم ببيع سلعهم وفقاً لآخر سعر صرف متداول في الأسواق بغض النظر عن الوقت الذي تم فيه استيراد هذه السلع حتى وان كانت ارخص نسبياً وقت استيرادها [١]،

(١) اصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي – قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، انهيار سعر الصرف يُشعل التضخم، *اليمن*، العدد٣٧ (٢٠١٨): ص٦.

الأمر الذي ادى الى ارتفاع الأسعار وزيادة الكتلة النقدية المتداولة، اذ أدى قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية الى ارتفاع معدلات التضخم في البلاد كما رأينا والذي بدوره أدى الى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية والادوية، الأمر الذي انعكست آثاره السلبية المباشرة على الفقراء والطبقات المتوسطة والفقيرة في البلاد، كما ان وجود كمية كبيرة من النقود متداولة في الأسواق لا يعني انها متوفرة لدى جميع المواطنين، بل هي على الاغلب ستكون محصورة التداول بين مجموعة او فئة صغيرة لا تشكل الا نسبة ضئيلة من السكان الأمر الذي يُفاقم من معاناة اصحاب الدخل المحدود [١].

ثانياً: ارتفاع نسبة الفقر في البلاد وزيادة التفاوت في الدخول: اذ تشير الاحصائيات الرسمية العراقية الى ارتفاع نسبة الفقر في البلاد بعد قرار التخفيض الى (٣١.٧%)[٢] وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة مع حجم السكان في البلاد، فضلاً عن ما احدثه هذا القرار من زيادة التفاوت في الدخول بين السكان كون الارتفاع الحاصل في الأسعار اكبر من نسبة الزيادة الحاصلة في دخول الأفراد، الأمر الذي ادى الى انخفاض القوة الشرائية او ((انخفاض الدخل الحقيقي لدى الافراد))، اذ يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة (موظفي الدولة والقطاع العام) بشكل مباشر من الارتفاع الحاصل في الأسعار كون دخولهم هي ثابتة في اغلب الأحيان، أما أصحاب الدخول المتغيرة مثل (رجال الاعمال، التجار، أصحاب المهن الحرة، ... الخ) فهم المستفيدون وبشكل كبير من هذا الارتفاع الحاصل في الأسواق، اذ غالباً ما تزيد دخولهم مع كل زيادة حاصلة في الاسعار[٣]، وعلى الرغم من ان مفهوم الفقر يُشير الى حالة الحرمان المادي للأفراد وتدني مستواهم المعيشي نتيجة انخفاض استهلاكهم من

(١) حاكم محسن محمد، "اثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف"، *مجلة اهل البيت، بغداد*، العدد١، (٢٠٠٥): ص١٧٢.
(٢) الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، مصدر سبق ذكره، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/٥.
(٣) التقرير السنوي لوزارة التخطيط العراقية، لعام ٢٠١٤، ص٢٧.

الغذاء كماً ونوعاً [١] الا ان مفهوم الفقر في العراق لا يقتصر على المفهوم المادي فقط (عدم قدرة الافراد من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى) بل يشمل ايضاً الفقر البشري (الحرمان من الخدمات الصحية، الحرمان من الامن، السكن، .... الخ) [٢] ولذلك ظهر مفهوم جديد للفقر في العراق يُعرف بـ(الفقر متعدد الابعاد) كون أصحاب هذه الشريحة في العراق لا يُعانون من انخفاض في دخولهم فقط وانما هم يُعانون ايضاً من الحرمان من التعليم والصحة والكهرباء وبقية الخدمات الأساسية الأخرى قبل قرار التخفيض ما يعني ان قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية قد زاد من معاناتهم بدلاً ن تخفيفها [٣].

ثالثاً: ارتفاع نسبة البطالة في البلاد: اذ تُشير اخر الاحصائيات الرسمية الى ارتفاع نسبة البطالة في العراق الى (١٣.٧) وهي اعلى نسبة بطالة يُسجلها العراق منذ عام ١٩٩١ [٤] والتي لا يقتصر تأثيرها السلبي على ازدياد اعداد العاطلين عن العمل نتيجة الضغوطات المالية بسبب ارتفاع الأسعار وكثرة الاعالة فقط ، وانما تكمن آثارها السلبية ايضاً بارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، اذ ان هناك علاقة طردية ما بين نسبة البطالة ومعدلات الجريمة في المجتمع، فكلما ازدادت نسبة البطالة في البلاد زاد احتمال انتشار الجريمة في المجتمع وبما يؤثر سلباً على أمنه واقتصاده القومي، من ناحية أخرى فان ارتفاع نسبة البطالة في البلاد الى هذه المستويات الخطيرة لا تُشير الى نقص في الايدي العاملة فقط او ان هناك عدد من السكان لا يجدون فرص عمل، بل هي تعني ايضاً ان هناك

(١) جمال عزيز فرحان، "ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط*، العدد١٩، (٢٠١٥): ص بلا.

(٢) مجموعة باحثين، "الفقر والتعليم في العراق (الواقع والتحديات)"، *مجلة الفتح، جامعة ديالى*، مجلد ١١، عدد٦٤ ، (٢٠١٥): ص٣١٦.

(٣) استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢،اصدرارات وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص٣٥.

(٤) العراق.. البطالة في أعلى مستوى منذ ثلاثة عقود وتقرير عن "الأكثر تضرراً، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٧، متاح على https://www.alhurra.com/ . وينظر ايضاً الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٧، على الرابط https://mop.gov.iq.

موارد اقتصادية محلية معطلة وغير مستغلة الأمر الذي ينعكس سلباً على نمو الناتج المحلي وعلى حركة التنمية في البلاد[١].

وبذلك نرى ان الآثار الاجتماعية هي الأكثر وضوحاً من بين الآثار السياسية والاقتصادية وذلك لارتباط قرار تخفيض العملة الوطنية بحياة المواطنين بشكل مباشر فبدأت الطبقة المتوسطة والفقيرة تُعاني وبشكل فوري من آثاره السلبية على حياتهم كارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع نسبة التضخم في الأسواق وازدياد التفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء كون هذا القرار قد ضاعف من ثروة الأغنياء وفاقم من معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود الأمر الذي انعكست نتائجه الاجتماعية السلبية على المجتمع العراقي من خلال زيادة حالات السرقة والرشوة فضلاً عن ارتفاع معدلات الجريمة والطلاق وازدياد حالات الانتحار في المجتمع العراقي بسبب كثرة الاعالة و ضعف الدخول او انعدامها في كثير من الأحيان مقابل ارتفاع الأسعار وعدم تناسب هذا الارتفاع مع دخول الافراد من الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يشكلون القسم الأعظم من الشعب العراقي.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث فانه يُمكن القول ان قرار تغيير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية العراقية امام الدولار كان لهُ العديد من الآثار الإيجابية المتمثلة بتشجيع المنتجات الوطنية وتحسين ميزان المدفوعات العراقي وزيادة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي فضلاً عن الآثار السلبية المتمثلة بارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الفقر والبطالة في البلاد لكنهُ وبغض النظر عن الآراء المؤيدة او المعارضة لتغيير سعر الصرف فانهُ يُمكن القول ان تغيير سعر الصرف كان نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العراق لا سيما مع جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط عالمياً والذي يُعد المورد الرئيس للاقتصاد العراقي الريعي لتمويل موازنته العامة والحصول على العملة الصعبة، لكن اتخاذ هذا القرار في هذه الظروف الصعبة ربما تكون آثاره السلبية أكثر من ايجابياته كون آثاره السلبية كان لها انعكاس مباشر على حياة

(١) منال جابر مرسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٤.

المواطنين وقوتهم اليومي في حين ان آثاره الإيجابية تحتاج الى فترات زمنية طويلة كي تؤتي ثمارها وهو أمر لم تُدركه الحكومة العراقية او صانع القرار العراقي الذي ركزّ على عوائده المالية الإيجابية على المدى الطويل واهمل نتائجه السلبية الآنية، الأمر الذي فاقم من معاناة المواطنين لا سيما الفقراء وذوي الدخل المحدود لذلك يُمكن للباحث طرح بعض التوصيات التي من شأنها ان تخفف من آثاره السلبية على حياة المواطنين.

التوصيات

استناداً الى ما تم التوصل اليه في هذا البحث فانه يُمكن تقديم بعض التوصيات كالآتي:

١- كان على الحكومة العراقية ان تغير سعر الصرف بشكل تدريجي لا ان يتم تغييره بهذا السعر الكبير مرة واحدة ودون أي مقدمات، فكان الأولى على الحكومة العراقية ان يكون تغيير سعر الصرف اقل من السعر الحالي وهي خطوة لا يزال بإمكان الحكومة العراقية القيام بها من خلال تخفيض سعر الصرف الحالي بنسبة اقل مما هو عليه الآن بما يضمن تحقيق عوائد مالية وعدم ارباك الأسواق العراقية وارهاق المواطنين في ذات الوقت.

٢- على الحكومة العراقية التي تهدف الى تحقيق الإصلاح الاقتصادي اتخاذ خطوات حقيقية وجادة لمحاربة الفساد المالي والإداري المستشري في البلاد ومنع التلاعب بسعر الصرف عن طريق المضاربين وتهريب العملة الى الخارج فضلاً عن معالجة الهدر الموجود في المال العام لتحقيق عوائد مالية موازية او قد تفوق العوائد المتحققة نتيجة تغيير سعر الصرف.

٣- على الحكومة العراقية ان تُدرك ان تغيير سعر الصرف دون اتخاذ إجراءات أخرى موازية للتخفيف من آثاره السلبية على المواطنين من شأنه ان يشجع على انتشار الرشوة التي هي احد اشكال الفساد بسبب انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية العراقية الأمر الذي يُفاقم من ظاهرة الفساد في البلاد ويُشجع عليها بدلاً من محاربتها.

٤- على الحكومة العراقية ان تأخذ دورها فيما يتعلق بضبط سعر الصرف والسيطرة عليه وعدم ترك مسألة تحديده للمضاربين والمتلاعبين كون

سعره سيبقى في حالة ارتفاع مستمر ولن يقف ثابتاً عند السعر الرسمي المعلن من قبل الحكومة العراقية.

٥- ان بقاء سعر الصرف الحالي على ما هو عليه دون اتخاذ الحكومة العراقية أي إجراءات للتخفيف من آثاره السلبية على الفقراء وذوي الدخل المحدود سيؤدي الى غياب الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي ويؤدي الى انقسامه الى طبقتين (غنية و فقيرة) فقط ولا غير هما، كون الإبقاء على سعر الصرف الحالي دون اتخاذ أي إجراءات للتخفيف من آثاره السلبية يزيد من ثروة الأغنياء ويُفاقم من معاناة الفقراء ويزيدهم فقراً الى فقرهم.

٦- على الحكومة العراقية ان تدعم وتشجع الصناعة الوطنية والمنتج المحلي لتلبية حاجة السوق ومنافسة السلع المستوردة.

٧- فتح أسواق مركزية لبيع السلع الأساسية بأسعار مدعومة للحد من الارتفاع الحاصل في أسعار تلك السلع في الأسواق وللتخفيف من الآثار السلبية لقرار التخفيض على المواطنين لا سيما الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٨- على الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي إعادة النظر في نافذة بيع العملة التي أصبحت ابرز أوجه الفساد في العراق فضلاً عن اتخاذ خطوات حقيقية وجادة لمراقبة وضبط عملية تداول الدولار ومنع تهريبه الى الخارج.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب العربية.

١. عبد الرزاق بن الزاوي، *سعر الصرف الحقيقي التوازني*، عمان: دار اليازوري ، ٢٠١٦.
٢. محمد غياث شيخة، التمويل-المبادئ-السياسات-التوجهات الحديثة، دمشق: دار رسلان:٢٠٢١.
٣. محمد عبدالله شاهين، *أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي*، القاهرة، دار حميثرا للنشر، ٢٠١٨.

٤. شقيري نوري موسى، *الأسواق المالية واليات التداول*، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١٩.
٥. يحيى حمود حسن، *دراسات في الاقتصاد العراقي*، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢.
٦. نبيل جعفر عبد الرضا، *الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط*، ط١، بغداد: مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨.
٧. محمود حميدات، *مدخل للتحليل النقدي*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠.
٨. باسم عبد الهادي حسن، *السياسات الاقتصادية في العراق – التحديات والفرص*، عمان: مؤسسة فريدريتش ايبرت، ٢٠٢٠.
٩. شكيب بن بديرة الطبلبي، *توسعة المرصاد- المفاهيم الاقتصادية المشتركة*، ج١، ميلانو: ٢٠١٤.

ثانياً: الكتب المترجمة.

١. ارنست فولف، *صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية*، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٦.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل.

١. سليم رشيد عبود، " اثر صعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤.
٢. سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.
٣. خولة دحنون، "انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٠)"، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي- ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٣.
٤. زهير حمبلي، "دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي- ام البواقي، الجزائر، ٢٠١١.
٥. بلبيوض خديجة، "اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (١٩٩٠-٢٠١٤)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧.
٦. سليمة بلاح، "آليات التصحيح الظرفي والهيكلي لسعر صرف الدينار الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٠.
٧. موري سمية، "اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠.

رابعاً: المجلات العلمية.

١. حامد عبيد حداد، "المديونية العراقية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، عدد٣٣، (٢٠٠٧).
٢. ايناس ضياء مهدي، "الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، *جامعة تكريت*، العدد ٢٢،(٢٠٢٠).
٣. بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، *مجلة سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت*، عدد ٢٣(٢٠٠٣).
٤. تيجاني بالرقي و امين راشدي، "اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي

٢١ والنظام المحاسبي المالي"، *مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر*، مجلد ٣، عدد١ (٢٠١٧).
٥. ماهر محسن سلمان، التنبؤ باحتمالية تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف للفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٤)، *البنك المركزي العراقي*، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
٦. طاهر فاضل البياتي، "الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات المتاحة"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد*، العدد ٤٠(٢٠١٤).
٧. خالد حمادي المشهداني وفه رهك امين عبدالله، "قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت*، مجلد ١٦، عدد ٥١، ج٢(٢٠٢٠).
٨. عبد الرحمن علي الجيلاني، "أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم"، *مجلة التنظيم والعمل، الجزائر*،المجلد٤، العدد٣، (٢٠١٥).
٩. عبد الحسين جليل الغالبي، "سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي"، *مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الخاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي*، ٢٠١٧.
١٠. منال جابر مرسي، "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة*، العدد٤، (٢٠١٧).
١١. حاكم محسن محمد، "اثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف"، *مجلة اهل البيت، بغداد*، العدد ١، (٢٠٠٥).
١٢. صبحي حسون الساعدي واياد حماد عبد، "اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار*، المجلد ٤،العدد٧، (٢٠١١).

١٣. مجموعة باحثين، "الفقر والتعليم في العراق (الواقع والتحديات)"، *مجلة الفتح، جامعة ديالى*، مجلد ١١، عدد٦٤، (٢٠١٥).
١٤. جمال عزيز فرحان، "ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)"، ***مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية***، *جامعة واسط*، العدد١٩، (٢٠١٥).

خامساً: التقارير الرسمية.

١. اراء في السياسة الاقتصادية - ماذا بعد تحرير سعر الصرف، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد١٣، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢. اصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي – قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، انهيار سعر الصرف يُشعل التضخم، العدد٣٧،اليمن، ٢٠١٨.
٣. التقرير السنوي لوزارة التخطيط العراقية، لعام ٢٠١٤.
٤. استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢،اصدارات وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨.

سادساً: المصادر الأجنبية.

1. Habib Ahmed, " Exchange Rate Stability, theory and Policies From an Islamic Perspective", Islamic Development Bank, Islamic Research and training, No,57,(2001), P.12.
2. Thomas E. Schweigert, "Nominal and Real Exchange Rates and Purchasing Power Parity during The Guatemalan float", 1997-1922, Journal of Economic development, Volume 27, Number 2,(December 2002), P.129.
3. Rebecca L.Driver and Peter F.West away, "Concepts of equilibrium exchange Rats", working paper no .248

Bank of England , London ,(2003), P.7.

4. IMF Executive Board Concludes 2020 Article IV Consultation with Iraq, PRESS RELEASE NO, 21/37 February 11, 2021, 26/3/2022.

سابعاً: الشبكة المعلوماتية.

١. علي جواد، صندوق النقد الدولي يدعم قرار خفض قيمة الدينار العراقي، وكالة الاناضول، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٦/٢٢، متاح على: https://www.aa.com .

٢. مؤيد الطرفي، "سعر صرف الدينار يدخل المعترك الانتخابي في العراق"، صحيفة اندبندت عربية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٦/٢٩، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/ .

٣. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٩/١١ https://www.cbi.iq/ .

٤. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٢٧، https://mop.gov.iq/ .

٥. العراق.. البطالة في أعلى مستوى منذ ثلاثة عقود وتقرير عن "الأكثر تضرراً تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٧، متاح على https://www.alhurra.com/ .